

إشارتنا : 2016/12/070

التاريخ : 2016/12/22

السيد / المدير العام المحترم ،،،

شركة بورصة الكويت للأوراق المالية

دولة الكويت

تحية طيبة و بعد ،،،،،

الموضوع: الإفصاح عن الدعوة إلى انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، و عملاً بأحكام الفصل الرابع من الكتاب العاشر (الإفصاح و الشفافية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال و تنظيم نشاط الأوراق المالية و تعديلاته،

تود مجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع) الإفصاح عن الدعوة لانعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، و ذلك يوم الأحد الموافق 2017/01/08 في تمام الساعة 11:45 صباحاً بمقر الشركة الكائن في شارع أحمد الجابر - شرق، و ذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال المرفق.

و تفضلوا بقبول فائق التحية و الاحترام ،،،،،



رأفت عطية السلاموني

النائب الأول للمدير العام و أمين سر المجلس

المرفقات:

1. نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية
2. جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية
3. موافقة وزارة التجارة و الصناعة
4. موافقة هيئة أسواق المال

نموذج الإفصاح عن المعلومات الجوهرية

22/12/2016	التاريخ
مجموعة الخليج للتأمين (ش.م.ك.ع.)	اسم الشركة المدرجة
دعوة السادة مساهمي الشركة لحضور اجتماع الجمعية العامة غير العادية المقرر انعقادها يوم الأحد الموافق 08/01/2017 بمقر الشركة الكائن في شارع أحمد الجابر - شرق، وذلك لمناقشة البنود المدرجة في جدول الأعمال المرفق و الخاصة بالموافقة على تعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي لمجموعة الخليج للتأمين ليتوافق مع قانون الشركة رقم (1) لسنة 2016 و لائحته التنفيذية.	المعلومة الجوهرية
لا يوجد أثر مادي على المركز المالي للشركة.	أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة

يتم ذكر الأثر على المركز المالي في حال كانت المعلومة الجوهرية قابلة لقياس ذلك الأثر، ويستثنى الأثر المالي الناتج عن المناقصات و الممارسات وما يشبهها من عقود.

إذا قامت شركة مدرجة من ضمن مجموعة الإفصاح عن معلومة جوهرية تخصها ولها انعكاس مؤثر على باقي الشركات المدرجة من ضمن المجموعة، فإن واجب الإفصاح على باقي الشركات المدرجة ذات العلاقة يقتصر على ذكر المعلومة والأثر المالي المترتب على تلك الشركة بعينها.

1

موعد اجتماع الجمعية العمومية



وزارة التجارة والصناعة
إدارة الشركات المساهمة

* يرجى من الشركة عدم وضع أى ملصقات خاصة بالشركة على حائط قاعات الوزارة.

اسم الشركة: مجموعة الخليج للتأمين
السنة المالية:

قاعة مقر الشركة

العنوان:	شرق ش احمد الجابر مبنى الخليج للتأمين دور2
الهاتف:	50137778

نوع وموعد الجمعية العمومية

اليوم	الأحد	08/01/2017	الساعة	ص 11:45
نوع الجمعية	غير عادية			غير مؤجلة

اسم مقدم الطلب : رامي
صفته : مدير
الموظف المختص : - زينب القلاف
إعتماد رئيس القسم :
* حرر في : 20/12/2016

*** ملاحظة هامة :

- يرجى مراعاة الاجراءات القانونية المتعلقة بعقد الجمعية العمومية.
- يرجى من الشركة التقيد بموعد ومكان الجمعية وعدم التغيير بعد اعتماد الموعد وذلك لصالح الجميع.
- يرجى احضار نسخة من آخر سجل مساهمين معتمد اثناء انعقاد الجمعية العامة وتزويد ممثل الوزارة بنسخة منها.
- يجب حضور ممثل شركات المقاصه اثناء انعقاد الجمعية العمومية.
- في حالة وجود بند انتخاب يجب التنويه في الاعلان للمساهمين بضرورة احضار صحيفة الحالة الجنائية للأفراد الراغبين بالترشيح لعضوية مجلس الإدارة



Kuwait Capital of Islamic Culture 2016



التاريخ ، 2016/11/29

الإشارة : 008354 / ر.م. / ق.م. / 2016/3

السيد / الرئيس التنفيذي
شركة مجموعة الخليج للتأمين

المحترم

تحية طيبة وبعد ،،،

الموضوع / جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المعدل)

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، وإلى كتابكم المؤرخ 2016/11/22، والمرفق به نسخة من جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة غير العادية (المعدل)، وذلك لتعديل بعض مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة.

تفيدكم هيئة أسواق المال بأنها قد أحيطت علما بمضمون ما ورد في جدول الأعمال المشار إليه أعلاه، وعليه فإنه يمكنكم اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية المتبعة في هذا الشأن.

هذا ويتعين على شركتكم موافاتنا بنسخة من محضر اجتماع الجمعية العامة غير العادية للشركة.

مع أطيب التمنيات ،،،

خالد وليد البدر

مدير إدارة الرقابة المكتبية



CMA Data Classification: Confidential

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية

- الموافقة على تعديل مواد عقد التأسيس والنظام الأساسي لمجموعة الخليج للتأمين ليتوافق مع قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 و لائحته التنفيذية على النحو التالي:-

ح.ر	تعديل/إضافة	نص المواد كما هو في عقد التأسيس والنظام الأساسي	النص بعد التعديل
1	إضافة	بندين بالمادة (5) من عقد التأسيس و بالمادة (4) من النظام الأساسي	29- استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات و جهات متخصصة داخل و خارج الكويت.
2	تعديل	المادة (10) من عقد التأسيس يقرر الموقعون علي هذا بقبولهم احكام القانون رقم 15-1960 الصادر في 12-5-1960 و الملغي بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 و الملغي بموجب القانون رقم 1 لسنة 2016 و لائحته التنفيذية و انهم يعتبرونه جزءا متما لهذا العقد.	يقرر الموقعون علي هذا بقبولهم احكام القانون رقم 15-1960 الصادر في 12-5-1960 و الملغي بموجب المرسوم بقانون رقم 25 لسنة 2012 و الملغي بموجب القانون رقم 1 لسنة 2016 و لائحته التنفيذية و انهم يعتبرونه جزءا متما لهذا العقد.
3	تعديل	المادة (17) من النظام الأساسي يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة بحيث لا تقل القيمة الأسمية للسهم عن مائة فلس ولا يجوز تجزئة السهم ، وإنما يجوز أن يشترك فيه شخصان أو أكثر - على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد - ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة علي هذه الملكية . وتصدر الأسهم بالقيمة الأسمية ، ولا يجوز إصدارها بقيمة أدنى إلا إذا وافقت عليها الجهات الرقابية ضمن الضوابط و الشروط المنصوص عليها في اللاحة التنفيذية و يجوز للشركة تقسيم	يقسم رأس مال الشركة إلى أسهم اسمية متساوية القيمة بحيث لا تقل القيمة الأسمية للسهم عن مائة فلس ولا يجوز تجزئة السهم ، وإنما يجوز أن يشترك فيه شخصان أو أكثر - على أن يمثلهم تجاه الشركة شخص واحد - ويعتبر الشركاء في السهم مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات المترتبة علي هذه الملكية . وتصدر الأسهم بالقيمة الأسمية ، ولا يجوز إصدارها بقيمة أدنى إلا إذا وافقت عليها الجهات الرقابية .

اسهمها بشرط الا تقل القيمة الاسمية للمساهم بعد التقسيم عن الحد الأدنى المنصوص عليه في القانون.

في حالة زيادة رأس المال لا يجوز لأي شخص أن يكتب أكثر من مرة واحدة ، ويجب أن يكون الاكتتاب منجزاً غير معلق على شرط وجدياً ، ويحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو تغيير الحقيقة في الاكتتاب بأي طريقة من الطرق .

ويجب على مجلس الإدارة قبل توزيع الأسهم فرز طلبات الاكتتاب بدقة للتحقق من عدم وقوع أي مخالفة وعليهم استبعاد الطلبات المخالفة للقانون

يكون اكتتاب المساهم بطلب موقع منه أو من ينوب عنه ، ويجب أن يشمل طلب الاكتتاب على بيان اسم الشركة وغرضها ورأسمالها ، وأسم المكتتب وموطنه في الكويت وعدد الأسهم المكتتب بها والأقساط المدفوعة ، وقبوله أحكام عقد الشركة ، أو أية بيانات أخرى تحددها هيئة أسواق المال .

ويجوز أن يكون الاكتتاب عبر الوسائل الالكترونية من خلال الآليات توفرها البنوك لعملائها من أصحاب الحسابات المصرفية ، أو توفرها وكالات المقاصة لعملائها من أصحاب حسابات التداول ، ويعتبر استخدام المكتتب لأسم المستخدم والرقم السري الخاص به والمسلم له من البنك أو وكالة المقاصة في تمرير طلب الاكتتاب إلكترونياً بمثابة طلب اكتتاب موقع من المكتتب.

ويدفع المكتتب الأقساط الواجب دفعها نقداً بالدينار الكويتي لقاء إيصال موقع عليه من البنك يبين فيه اسم المكتتب وموطنه وتاريخ الاكتتاب وعدد الأسهم المكتتب بها والأقساط المدفوعة ، ويجوز للمكتتب أن يدفع الأقساط الواجب دفعها بموجب شيك أو

في حالة زيادة رأس المال لا يجوز لأي شخص أن يكتب أكثر من مرة واحدة ، ويجب أن يكون الاكتتاب منجزاً غير معلق على شرط وجدياً ، ويحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو تغيير الحقيقة في الاكتتاب بأي طريقة من الطرق .

ويجب على مجلس الإدارة قبل توزيع الأسهم فرز طلبات الاكتتاب بدقة للتحقق من عدم وقوع أي مخالفة وعليهم استبعاد الطلبات المخالفة للقانون

يكون اكتتاب المساهم بطلب موقع منه أو من ينوب عنه ، ويجب أن يشمل طلب الاكتتاب على بيان اسم الشركة وغرضها ورأسمالها ، وأسم المكتتب وموطنه في الكويت وعدد الأسهم المكتتب بها والأقساط المدفوعة ، وقبوله أحكام عقد الشركة ، أو أية بيانات أخرى تحددها هيئة أسواق المال .

ويجوز أن يكون الاكتتاب عبر الوسائل الالكترونية من خلال الآليات توفرها البنوك لعملائها من أصحاب الحسابات المصرفية ، أو توفرها وكالات المقاصة لعملائها من أصحاب حسابات التداول ، ويعتبر استخدام المكتتب لأسم المستخدم والرقم السري الخاص به والمسلم له من البنك أو وكالة المقاصة في تمرير طلب الاكتتاب إلكترونياً بمثابة طلب اكتتاب موقع من المكتتب.

ويدفع المكتتب الأقساط الواجب دفعها نقداً بالدينار الكويتي لقاء إيصال موقع عليه من البنك يبين فيه اسم المكتتب وموطنه وتاريخ الاكتتاب وعدد الأسهم المكتتب بها والأقساط المدفوعة ، ويجوز

<p>تحويل بنكي ويقيد المبلغ المدفوع على حسابه ، ويعتبر الاكتتاب نهائياً عند تسلم المكتتب للإيصال المشار إليه أو عند قيد المبلغ على حسابه بشرط قيده لحساب الشركة .</p> <p>يجوز أن يكون للشركة عند زيادة رأسمالها متعهد أو أكثر بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه من أسهمها .</p> <p>وفي حالة عدم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب خلال الميعاد المحدد له ، يلتزم متعهد الاكتتاب بشراء ما لم يتم الاكتتاب به من أسهم وله أن يعيد طرح ما اكتتب به للجمهور دون التقيد بإجراءات وقيد تداول الأسهم المنصوص عليها في قانون الشركات . وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .</p>	<p>للمكتتب أن يدفع الأقساط الواجب دفعها بموجب شيك أو تحويل بنكي ويقيد المبلغ المدفوع على حسابه ، ويعتبر الاكتتاب نهائياً عند تسلم المكتتب للإيصال المشار إليه أو عند قيد المبلغ على حسابه بشرط قيده لحساب الشركة .</p> <p>يجوز أن يكون للشركة عند زيادة رأسمالها متعهد أو أكثر بالاكتتاب فيما لم يتم الاكتتاب فيه من أسهمها .</p> <p>وفي حالة عدم الاكتتاب في جميع الأسهم المطروحة للاكتتاب خلال الميعاد المحدد له ، يلتزم متعهد الاكتتاب بشراء ما لم يتم الاكتتاب به من أسهم وله أن يعيد طرح ما اكتتب به للجمهور دون التقيد بإجراءات وقيد تداول الأسهم المنصوص عليها في قانون الشركات . وذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .</p>	
<p>ليس لورثة المساهم أو دائنيه أن يطلبوا لأي سبب من الأسباب وضع الأختام على دفاتر الشركة أو أوراقها المالية أو ممتلكاتها أو يطلبوا قسمتها أو تصفيتها ولا أن يتدخلوا بأي وجه في إدارة الشركة بل عليهم عند مباشرة ما لهم من حقوق أن يرجعوا إلى قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وإلى قرارات الجمعية العمومية</p> <p>كما لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم ويؤشر بالحجز على السهم في سجل المساهمين، ويتم بيع الأسهم حتى ولو لم يقدم الدائن الحاجز أصل الإيصال الخاص بإيداعها، و يلتزم وكيل المقاصة بإجراء التعديلات اللازمة على سجل المساهمين لدى وكيل المقاصة وفقاً لما تسفر عنه إجراءات البيع.</p>	<p>المادة (18) من النظام الأساسي</p> <p>ليس لورثة المساهم أو دائنيه أن يطلبوا لأي سبب من الأسباب وضع الأختام على دفاتر الشركة أو أوراقها المالية أو ممتلكاتها أو يطلبوا قسمتها أو تصفيتها ولا أن يتدخلوا بأي وجه في إدارة الشركة بل عليهم عند مباشرة ما لهم من حقوق أن يرجعوا إلى قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وإلى قرارات الجمعية العمومية</p> <p>كما لا يجوز الحجز على أموال الشركة استيفاء لديون مترتبة في ذمة أحد المساهمين، وإنما يجوز حجز أسهم المدين وأرباح هذه الأسهم ويؤشر بالحجز على السهم في سجل المساهمين، ويتم بيع الأسهم حتى ولو لم يقدم الدائن الحاجز أصل الإيصال الخاص بإيداعها، ويتم إجراء التعديلات اللازمة على سجل المساهمين لدى وكيل المقاصة وفقاً لما تسفر عنه إجراءات البيع.</p>	<p>تعديل</p> <p>4</p>



<p>ويجوز رهن الأسهم حتى لو لم تكن قد دفعت قيمتها بالكامل ، ويقتد الرهن في سجل المساهمين بحضور الراهن والمرتهن أو من ينوب عنهما.</p> <p>ويجوز للمدين أن يتنازل للدائن المرتهن عن حقه في حضور الجمعيات العامة للشركة والتصويت فيها.</p> <p>وتسري على الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الراهن لا يجوز للجمعية العامة للمساهمين القيام بما يلي :-</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. زيادة اعباء المساهم المالية أو زيادة قيمة السهم الاسمية. 2. إنقاص النسبة المئوية الواجب توزيعها من الأرباح الصافية على المساهمين والمحددة في عقد الشركة. 3. فرض شروط جديدة غير الشروط المذكورة في عقد الشركة تتعلق بأحقية المساهم في حضور الجمعيات العامة والتصويت فيها. <p>على أنه يجوز الخروج على هذه الأحكام بقبول جميع المساهمين كتابيا أو بتصويت إجماعي يشترك فيه جميع المساهمين وبعد موافقة الهيئة ، واستيفاء الإجراءات اللازمة لتعديل عقد الشركة.</p>	<p>ويجوز رهن الأسهم حتى لو لم تكن قد دفعت قيمتها بالكامل ، ويقتد الرهن في سجل المساهمين بحضور الراهن والمرتهن أو من ينوب عنهما.</p> <p>ويجوز للمدين أن يتنازل للدائن المرتهن عن حقه في حضور الجمعيات العامة للشركة والتصويت فيها.</p> <p>وتسري على الحاجز والمرتهن جميع القرارات التي تتخذها الجمعية العامة على النحو الذي تسري به على المساهم المحجوزة أسهمه أو الراهن.</p>	
<p>عند زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم الجديدة ، تخصص للوفاء بمصروفات الإصدار ثم تضاف الى الاحتياطي .</p> <p>وإذا تقرر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ</p>	<p>المادة (19) من النظام الاساسي</p> <p>عند زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة يجوز للجمعية العامة غير العادية أن تقرر إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للأسهم الجديدة ، تخصص للوفاء بمصروفات الإصدار ثم تضاف الى الاحتياطي .</p> <p>وإذا تقرر زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم للاكتتاب العام يكون للمساهمين حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم الجديدة بنسبة ما يملكه كل منهم</p>	<p>تعديل</p> <p>5</p>



إخطارهم بذلك ، ويجوز للجمعية العالمة أن تقر تنازل المساهمين عن حق الأولوية أو تقيده بأي قيد.

وتستثنى من أحكام الفقرة السابقة زيادة رأس مال الشركة بفرض تطبيق نظام خيار شراء أسهمها لموظفيها ، إذ تكون أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال - في هذه الحالة - لهؤلاء الموظفين .

ويجوز للمساهم التنازل عن حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المساهم والمتنازل إليه وذلك كله وفقاً للإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية -زيادة رأس مال الشركة المصرح به وذلك بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة و تقرير من مراقب الحسابات في هذا الشأن ، علي أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار و طرق الزيادة.

لا يجوز زيادة رأس المال المصرح به الا اذا كانت قيمة الاسهم الاصلية قد دفعت كاملة ، يجوز للجمعية العامة غير العادية ان تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ.

تتم تغطية زيادة رأس المال بأسهم تسدد قيمتها بلحدى الطرق التالية :

- 1- طرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام .
- 2- تحويل أموال من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو مما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني الى أسهم .
- 3- تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك الي أسهم .
- 4- تقديم حصة عينية .

من أسهم، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطارهم بذلك ، ويجوز للجمعية العامة أن تقر تنازل المساهمين عن حق الأولوية أو تقيده بأي قيد.

وتستثنى من أحكام الفقرة السابقة زيادة رأس مال الشركة بفرض تطبيق نظام خيار شراء أسهمها لموظفيها ، إذ تكون أولوية الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال - في هذه الحالة - لهؤلاء الموظفين .

ويجوز للمساهم التنازل عن حق الأولوية لمساهم آخر أو للغير بمقابل مادي أو بدون مقابل وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين المساهم والمتنازل إليه وذلك كله وفقاً للإجراءات المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون الشركات .

يجوز بقرار يصدر من الجمعية العامة غير العادية -زيادة رأس مال الشركة المصرح به و ذلك بناء على اقتراح مسبب من مجلس الإدارة و تقرير من مراقب الحسابات في هذا الشأن ، علي أن يتضمن القرار الصادر بزيادة رأس المال مقدار و طرق الزيادة.

لا يجوز زيادة رأس المال المصرح به الا اذا كانت قيمة الاسهم الاصلية قد دفعت كاملة ، يجوز للجمعية العامة غير العادية ان تفوض مجلس الإدارة في تحديد تاريخ تنفيذ.

تتم تغطية زيادة رأس المال بأسهم تسدد قيمتها بلحدى الطرق التالية :

- 1- طرح أسهم الزيادة للاكتتاب العام .
- 2- تحويل أموال من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو مما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني الى أسهم .



- 5- إصدار أسهم جديدة تخصص لإدخال مساهم أو مساهمين جدد يعرضهم مجلس الإدارة وتوافق عليهم الجمعية العامة غير العادية .
- 6- تمويل حصص الأرباح المنصوص عليها في المادة 176 من القانون الى أسهم .
- 7- اضافة اصول الشركة المندمجة بالنسبة الي الشركة الدامجة و ذلك في الاندماج بطريقة الضم
- 8- إصدار أسهم جديدة لمقابلة نظام خيار شراء الأسهم لموظفي الشركة .

وفي جميع الأحوال تكون القيمة الاسمية لأسهم الزيادة مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية في حالة طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب العام تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في اسهم الشركة بناء علي نشرة اکتتاب متضمنه البيانات ومستوفيه للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال .

إذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر أما الرجوع عن الزيادة في رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه .

إذا كانت أسهم زيادة رأس المال مقابل تقديم حصة عينية وجب أن يتم تقويمها وفقاً لأحكام المادة [1] من قانون الشركات، وتقوم الجمعية العامة العادية مقام الجمعية التأسيسية في هذا الشأن.

- 3- تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك الي أسهم .
- 4- تقديم حصة عينية .

- 5- إصدار أسهم جديدة تخصص لإدخال مساهم أو مساهمين جدد يعرضهم مجلس الإدارة وتوافق عليهم الجمعية العامة غير العادية .
- 6- تمويل حصص الأرباح المنصوص عليها في المادة 177 من القانون الى أسهم .
- 7- قيمة أصول الشركة المندمجة بالنسبة الي الشركة الدامجة وذلك في الاندماج بطريقة الضم .
- 8- إصدار أسهم جديدة لمقابلة نظام خيار شراء الأسهم لموظفي الشركة .

وفي جميع الأحوال تكون القيمة الاسمية لأسهم الزيادة مساوية للقيمة الاسمية للأسهم الأصلية في حالة طرح أسهم زيادة رأس المال للاكتتاب العام تكون دعوة الجمهور للاكتتاب في اسهم الشركة بناء علي نشرة اکتتاب متضمنه البيانات ومستوفيه للإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن هيئة أسواق المال .

إذا لم تتم تغطية أسهم زيادة رأس المال جاز للجهة التي قررت الزيادة أن تقرر أما الرجوع عن الزيادة في رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه .

إذا كانت أسهم زيادة رأس المال مقابل تقديم حصة عينية وجب أن يتم تقويمها وفقاً لأحكام المادة [1] من قانون الشركات، وتقوم الجمعية العامة العادية مقام الجمعية التأسيسية في هذا الشأن.



في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق التحويل من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو ما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، تقوم الشركة بإصدار أسهم مجانية بالقيمة الاسمية ودون علاوة إصدار وتوزع هذه الأسهم على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس المال.

في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم، يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

للجمعية العامة غير العادية، بناء على اقتراح مسبق من مجلس الإدارة ، أن تقرر بعد موافقة هيئة أسواق المال تخفيض رأس مال الشركة وذلك في الحالات التالية :

1. إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة.
2. إذا أصيبت الشركة بخسائر لا يحتمل تغطيتها من أرباح الشركة.
3. الحالات الأخرى المحددة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

إذا كان قرار التخفيض بسبب زيادة رأس المال عن حاجة الشركة ، يتعين على الشركة قبل تنفيذ قرار التخفيض أن تقوم بالوفاء بالديون الحالية وتقديم الضمانات الكافية للوفاء بالديون الأجلة، ويجوز لدانني الشركة في حالة عدم الوفاء بديونهم الحالية أو عدم كفاية ضمانات الديون الأجلة ، الاعتراض على قرار التخفيض أمام المحكمة المختصة وفقاً للمقرر باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق التحويل من الاحتياطي الاختياري أو من الأرباح المحتجزة أو ما زاد عن الحد الأدنى للاحتياطي القانوني، تقوم الشركة بإصدار أسهم مجانية بالقيمة الاسمية ودون علاوة إصدار وتوزع هذه الأسهم على المساهمين بنسبة ما يملكه كل منهم في رأس المال.

في حالة تغطية الزيادة في رأس المال عن طريق تحويل دين على الشركة أو السندات أو الصكوك إلى أسهم، يتبع في هذا الشأن الأحكام المنصوص عليها في قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية.

للجمعية العامة غير العادية، بناء على اقتراح مسبق من مجلس الإدارة ، أن تقرر بعد موافقة هيئة أسواق المال تخفيض رأس مال الشركة وذلك في الحالات التالية :

1. إذا زاد رأس المال عن حاجة الشركة.
2. إذا أصيبت الشركة بخسائر لا يحتمل تغطيتها من أرباح الشركة.
3. الحالات الأخرى المحددة باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

إذا كان قرار التخفيض بسبب زيادة رأس المال عن حاجة الشركة ، يتعين على الشركة قبل تنفيذ قرار التخفيض أن تقوم بالوفاء بالديون الحالية وتقديم الضمانات الكافية للوفاء بالديون الأجلة، ويجوز لدانني الشركة في حالة عدم الوفاء بديونهم الحالية أو عدم كفاية ضمانات الديون الأجلة ، الاعتراض على قرار التخفيض أمام المحكمة المختصة وفقاً للمقرر باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.



يتم تخفيض رأس المال بإحدى الطرق التالية:

1. 1- تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر.
2. 2- إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال.
3. 3- شراء الشركة لعدد من أسهمها بقيمة المبلغ الذي تريد تخفيضه من رأس المال.

وتتبع الإجراءات الخاصة بذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

يخضع تداول الأسهم لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه ولائحته التنفيذية وما تصدره هيئة أسواق المال من قواعد بهذا الشأن.

يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها - في الحدود ووفقاً للشروط و الاحكام المقررة بموجب قانون و لوائح و تعليمات هيئة اسواق المال- في الحالات التالية :-

- 1- أن يكون ذلك بفرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي تحددها هيئة أسواق المال من مجموع أسهم الشركة.
- 2- تخفيض رأس المال.
- 3- عند استيفاء الشركة لدين مقابل هذه الأسهم.
- 4- سداد دين قائم على الشركة لصالح الغير
- 5- توزيعها على مساهمي الشركة كاسهم منحة دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس المال أو زيادة عدد الاسهم المصدرة.

يتم تخفيض رأس المال بإحدى الطرق التالية:

1. 1- تخفيض القيمة الاسمية للسهم بما لا يقل عن الحد الأدنى المقرر.
2. 2- إلغاء عدد من الأسهم بقيمة المبلغ المقرر تخفيضه من رأس المال.
3. 3- شراء الشركة لعدد من أسهمها بقيمة المبلغ الذي تريد تخفيضه من رأس المال.

وتتبع الإجراءات الخاصة بذلك على النحو المبين باللائحة التنفيذية لقانون الشركات.

يخضع تداول الأسهم لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه ولائحته التنفيذية وما تصدره هيئة أسواق المال من قواعد بهذا الشأن.

يجوز للشركة أن تشتري أسهمها لحسابها في الحالات الآتية:-

- 1- أن يكون ذلك بفرض المحافظة على استقرار سعر السهم، وبما لا يجاوز النسبة التي تحددها هيئة أسواق المال من مجموع أسهم الشركة.
- 2- تخفيض رأس المال.
- 3- عند استيفاء الشركة لدين مقابل هذه الأسهم.



- 6- عمليات المبادلة في حالات الاندماج او الاستحواذ علي شركات اخري
7- توزيعها كلها او غيرها علي العاملين في الشركة وذلك ضمن برنامج خيار الاسهم للموظفين ، بشرط موافقة الجمعية العامة ، ووفقاً للقواعد المنظمة لذلك والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للشركة .
8- أي حالات أخري تحددها هيئة أسواق المال.

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال.

وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة ، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.

على النحو الذي تنظمه هيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون .

يعتبر المساهمون اعضاء في الشركة ، و يتمتعون بحقوق متساوية و يخضعون للالتزامات واحدة ، مع مراعاة احكام القانون.

يتمتع المساهم في الشركة بوجه خاص بالحقوق التالية:

1. - قبض الأرباح والحصول على أسهم المنحة التي يتقرر توزيعها.

- 4- توزيعها كلها أو غيرها علي العاملين في الشركة وذلك ضمن برنامج خيار الاسهم للموظفين ، بشرط موافقة الجمعية العامة ، ووفقاً للقواعد المنظمة لذلك والمعتمدة من قبل الجمعية العامة للشركة .
5- أي حالات أخري تحددها لدين مقابل هذه الاسهم.

ولا تدخل الأسهم المشتراة في مجموع أسهم الشركة في الأحوال التي تتطلب تملك المساهمين نسبة معينة من رأس المال.

وفي جميع المسائل الخاصة باحتساب النصاب اللازم لصحة اجتماع الجمعية العامة ، والتصويت على القرارات بالجمعية العامة.

على النحو الذي تنظمه هيئة أسواق المال.

تفوض الجمعية العامة العادية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وفقاً لأحكام القانون .

يتمتع المساهم في الشركة بوجه خاص بالحقوق التالية:

1. - قبض الأرباح والحصول على أسهم المنحة التي يتقرر توزيعها.



2. 2- المشاركة في إدارة الشركة عن طريق العضوية في مجلس الإدارة وحضور الجمعيات العامة والاشتراك في مداولاتها، وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات وهذا النظام، ويقع باطلاً أي اتفاق على خلاف ذلك.

3. 3- الحصول قبل اجتماع الجمعية العامة بسبعة أيام على الأقل على البيانات المالية للشركة عن الفترة المحاسبية المنقضية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.

4. 4- التصرف في الأسهم المملوكة له والأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة والسندات والصكوك وفقاً لأحكام قانون الشركات وهذا العقد.

5- الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية بعد الوفاء بما عليها من ديون.

يلتزم المساهم في الشركة بوجه خاص بما يلي:

1. 1- تسديد الأقساط المستحقة على ما يملكه من أسهم عند حلول مواعيد الاستحقاق ودفع التعويض عن التأخير في السداد.

2. 2- دفع النفقات التي تكون الشركة قد تحملتها في سبيل استيفاء الأقساط غير المدفوعة من قيمة أسهمه، وللشركة التنفيذ على الأسهم استيفاء لحقوقها.

3. 3- تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية العامة للشركة.

4. 4- الامتناع عن أي عمل يؤدي إلى الإضرار بالمصالح المالية أو الأدبية للشركة والالتزام بتعويض الأضرار التي تنشأ عن مخالفة ذلك.

2. 2- المشاركة في إدارة الشركة عن طريق العضوية في مجلس الإدارة وحضور الجمعيات العامة والاشتراك في مداولاتها، وذلك طبقاً لأحكام قانون الشركات وهذا النظام، ويقع باطلاً أي اتفاق على خلاف ذلك.

3. 3- الحصول قبل اجتماع الجمعية العامة بسبعة أيام على الأقل على البيانات المالية للشركة عن الفترة المحاسبية المنقضية وتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات.

4- التصرف في الأسهم المملوكة له والأولوية في الاكتتاب بالأسهم الجديدة والسندات والصكوك وفقاً لأحكام قانون الشركات وهذا العقد.

5- الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية بعد الوفاء بما عليها من ديون.

يلتزم المساهم في الشركة بوجه خاص بما يلي:

1. 1- تسديد الأقساط المستحقة على ما يملكه من أسهم عند حلول مواعيد الاستحقاق ودفع التعويض عن التأخير في السداد.

2. 2- دفع النفقات التي تكون الشركة قد تحملتها في سبيل استيفاء الأقساط غير المدفوعة من قيمة أسهمه، وللشركة التنفيذ على الأسهم استيفاء لحقوقها.

3. 3- تنفيذ القرارات التي تصدرها الجمعية العامة للشركة.

<p>5-إتباع القواعد والإجراءات المقررة بشأن تداول الأسهم.</p> <p>يجوز لكل مساهم اقامة الدعوي ببطلان أي قرار يصدر عن مجلس الادارة او الجمعية العامة العدية او غير العادية مخالفا للقانون او عقد تأسيس الشركة او هذا النظام او كان يقصد به الاضرار بمصالح الشركة ، و المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء، و تسقط دعوة البطلان بمضي شهرين من تاريخ صدور قرار الجمعية او علم المساهم بقرار مجلس الادارة.</p> <p>كما يجوز الطعن علي قرارات الجمعية العامة العادية و الغير عادية التي يكون فيها اجحاف بحقوق الاقلية و يتم الطعن من قبل عدد من مساهمي الشركة يملكون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر ، و لا يكونون ممن وافقوا علي تلك القرارات ، وتسقط هذه الدعوة بمضي شهرين من تاريخ قرار الجمعية ، وللمحكمة في هذه الحالة أن تؤيد القرارات أو تعدلها أو تلغيها ، أو أن ترجح تنفيذها حتى تجرى التسوية المناسبة لشراء أسهم المعارضين بشرط ألا يتم شراء هذه الأسهم من رأس مال الشركة.</p>	<p>4. 4-الامتناع عن أي عمل يؤدي إلى الإضرار بالمصالح المالية أو الأدبية للشركة والالتزام بتعويض الأضرار التي تنشأ عن مخالفة ذلك.</p> <p>5-إتباع القواعد والإجراءات المقررة بشأن تداول الأسهم.</p> <p>يجوز لكل مساهم اقامة الدعوي ببطلان أي قرار يصدر عن مجلس الادارة او الجمعية العامة العدية او غير العادية مخالفا للقانون او عقد تأسيس الشركة او هذا النظام او كان يقصد به الاضرار بمصالح الشركة ، و المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء.</p> <p>كما يجوز الطعن علي قرارات الجمعية العامة العادية و الغير عادية التي يكون فيها اجحاف بحقوق الاقلية و يتم الطعن من قبل عدد من مساهمي الشركة يملكون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر ، و لا يكونون ممن وافقوا علي تلك القرارات</p>	<p>6</p> <p>تعديل</p>
<p>يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري .</p> <p>يجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا تعيين ممثلين له في مجلس ادارة الشركة</p>	<p>المادة (20) من النظام الاساسي</p> <p>يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عشرة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة بالتصويت السري .</p> <p>يجوز لكل مساهم سواء كان شخصا طبيعيا او اعتباريا تعيين ممثلين له في</p>	



بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ، ويستتزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة ، الا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ، ويجوز لمجموعة من المساهمين ان يتحالفا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجمعة .

ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ، ويكون المساهم مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودانيتها ومساهميا .
يجب أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من نوى الخبرة والكفاءة تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافلتهم وفقا لقواعد الحوكمة وعلي الا يزيد عددهم عن نصف أعضاء المجلس ، و لا يشترط ان يكون **العضو المستقل من بين المساهمين بالشركة.**

ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين ذات الاعضاء لأكثر من دورة .

مجلس ادارة الشركة بنسبة ما يملكه من أسهم فيها ، ويستتزل عدد أعضاء مجلس الإدارة المختارين بهذه الطريقة من مجموع أعضاء مجلس الإدارة الذين يتم انتخابهم ، ولا يجوز للمساهمين الذين لهم ممثلين في مجلس الإدارة الاشتراك مع المساهمين الآخرين في انتخاب باقي أعضاء مجلس الإدارة ، الا في حدود ما زاد عن النسبة المستخدمة في تعيين ممثليه في مجلس الإدارة ، ويجوز لمجموعة من المساهمين ان يتحالفا فيما بينهم لتعيين ممثل أو أكثر عنهم في مجلس الإدارة وذلك بنسبة ملكيتهم مجمعة .

ويكون لهؤلاء الممثلين ما للأعضاء المنتخبين من الحقوق والواجبات ، ويكون المساهم مسئولا عن أعمال ممثليه تجاه الشركة ودانيتها ومساهميا .
يجب أن يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة عضو أو أكثر من الأعضاء المستقلين من نوى الخبرة والكفاءة تختارهم الجمعية العامة العادية وتحدد مكافلتهم وفقا لقواعد الحوكمة وعلي الا يزيد عددهم عن نصف أعضاء المجلس .
ويجوز إعادة انتخاب أو تعيين ذات الاعضاء لأكثر من دورة .

المادة (22) من النظام الاساسي

تعديل

7

يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

- 1- ان يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
- 2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

يجب أن تتوافر في من يرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:

- 1- ان يكون متمتعاً بأهلية التصرف.
- 2- ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جنابة بعقوبة مقيدة للحرية أو في جريمة إفلاس بالتقصير أو التدليس أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية بسبب مخالفته لأحكام قانون الشركات ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.



<p>3. 3- فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، يجب ان يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثل مالكا لعدد من أسهم الشركة .</p> <p>وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة أو غيرها من الشروط الواردة بالمادة (28) من هذا النظام أو قاتون الشركات أو القوانين الأخرى زالت عنه صفة العضوية من تاريخ فقدان ذلك الشرط.</p>	<p>3. 3- فيما عدا أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ، يجب ان يكون مالكا بصفة شخصية أو يكون الشخص الذي يمثل مالكا لعدد من أسهم الشركة .</p> <p>وإذا فقد عضو مجلس الإدارة أيا من الشروط المتقدمة زالت عنه صفة العضوية.</p>		
<p>يجتمع مجلس الإدارة بناء علي دعوة من رئيسه أو بناء علي طلب كتابي مقدم من عضوين متي طلب منه ذلك و لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا اذا حضره نصف عدد الأعضاء علي الأقل ، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة كما يجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.</p> <p>ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس.</p>	<p>المادة (28) من النظام الاساسي</p> <p>يجتمع مجلس الإدارة بناء علي دعوة من رئيسه أو بناء علي طلب مقدم من ثلاثة أعضاء علي الأقل و لا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحا إلا اذا حضره نصف عدد الأعضاء علي الأقل ، ويجوز الاجتماع باستخدام وسائل الاتصال الحديثة كما يجوز اتخاذ قرارات بالتمرير بموافقة جميع أعضاء المجلس.</p> <p>ولا يجوز الحضور بالوكالة في اجتماعات المجلس .</p>	<p>تعديل</p>	<p>8</p>
<p>ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات علي الأقل خلال السنة الواحدة ،علي ان يعقد اجتماعا واحدا كل ربع سنة علي الأقل .</p> <p>و يلقد العضو بمجلس الادارة مركزه و تزول عنه صفة العضوية في اي من الحالات التالية:</p> <p>1. اذا تخلف العضو بدون عذر مقبول عن المشاركة في اربع اجتماعات متتالية لمجلس الادارة ، اما بالنسبة للعضو المستقل فتزول عنه العضوية اذا تخلف عن حضور 25% من عدد الجلسات ، كما يجب علي أعضاء مجلس الإدارة المستقلين حضور كافة الاجتماعات التي سيتم فيها اتخاذ قرارات هامة وجوهرية قد تؤثر علي الشركة.</p>	<p>ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة ست مرات علي الأقل خلال السنة الواحدة ، ويجب علي الاعضاء غير المستقلين حضور ما لا يقل عن أربع اجتماعات بالسنة ، ويجب علي العضو المستقل أن يحضر ما لا يقل عن 75% من اجتماعات المجلس ، كما يجب علي أعضاء مجلس الإدارة المستقلين حضور كافة الاجتماعات التي سيتم فيها اتخاذ قرارات هامة وجوهرية قد تؤثر علي الشركة.</p>		

<p>2. ما عدا عضو مجلس الإدارة المستقل ، إذا لم يعد مالكا لعدد من الاسهم.</p> <p>3. إذا حكم عليه في جنابة لعقوبة مقيدة للحرية او في جريمة مخلة بالشرف او الامانة</p> <p>4. إذا اشهر إفلاسه</p> <p>5. إذا فقد اهلية التصرف</p> <p>6. إذا استقال من عضوية مجلس الإدارة بموجب اشعار خطي</p> <p>7. إذا قبل العضوية في مجلس ادارة شركة منافسة او اشترك في عمل من شاته منافسة او مضاربة الشركة ، او اتجر لحسابه او لحساب غيره في احد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة ، ما لم يكن ذلك بموافقة الجمعية العامة العادية او اساء الي سمعة الشركة.</p>		
<p>رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات أو لعقد الشركة ، وعن الخطأ في الإدارة.</p> <p>ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.</p> <p>للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة، فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصنفى رفع الدعوى.</p>	<p><u>المادة (35) من النظام الاساسي</u></p> <p>رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه مسئولون تجاه الشركة والمساهمين والغير عن جميع أعمال الغش وإساءة استعمال السلطة، وعن كل مخالفة لقانون الشركات أو لعقد الشركة ، وعن الخطأ في الإدارة.</p> <p>ولا يحول دون إقامة دعوى المسؤولية إقتراع من الجمعية العامة بإبراء ذمة مجلس الإدارة، ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة الخاصة بإبراء ذمتهم من المسؤولية عن إدارتهم أو التي تتعلق بمنفعة خاصة لهم أو لأزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الأولى أو بخلاف قائم بينهم وبين الشركة.</p> <p>للشركة أن ترفع دعوى المسؤولية على أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تنشأ عنها أضرار للشركة، فإذا كانت الشركة في دور التصفية تولى المصنفى رفع الدعوى.</p>	<p>9</p> <p><u>تعديل</u></p>



<p>لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها، وفي هذه الحالة يجب اختصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتضى. ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ قد ألحق به ضرراً. ويقع باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك</p> <p>تسقط دعوى المسؤولية بمضي خمس سنوات من تاريخ انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية التي أصدرت قرارها بإبراء ذمة المجلس أو بثبوت خطئه، و مع ذلك إذا كان الفعل المنسوب الي أعضاء مجلس الإدارة يكون جريمة جزائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجزائية.</p>	<p>لكل مساهم أن يرفع الدعوى منفرداً نيابة عن الشركة في حالة عدم قيام الشركة برفعها، وفي هذه الحالة يجب اختصام الشركة ليحكم لها بالتعويض إن كان له مقتضى. ويجوز للمساهم رفع دعواه الشخصية بالتعويض إذا كان الخطأ قد ألحق به ضرراً. ويقع باطلاً كل اتفاق يقضي بغير ذلك</p>	
<p>تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية بناء على دعوة من مجلس الإدارة خلال الثلاثة أشهر التالية لانتهاج السنة المالية، وذلك في الزمان والمكان اللذين تعينهما الدعوة للحضور، وللمجلس أن يدعو الجمعية للاجتماع كلما دعت الضرورة إلى ذلك ، وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسبب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ الطلب، وتعقد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع على الوزارة أن تدعو الجمعية العامة للاجتماع خلال خمسة عشرة يوماً ، إذا لم توجه الدعوة لاجتماع الجمعية من قبل مجلس الإدارة لأي سبب من الأسباب في الحالات التي يتعين فيها على المجلس دعوة الجمعية للاجتماع.</p> <p>وتحل الوزارة محل مجلس الإدارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد الاجتماع، ولها أن تترأس الاجتماع، ما لم تنتخب الجمعية أحد المساهمين لهذا الغرض.</p>	<p><u>المادة (36) من النظام الأساسي</u> تتعقد الجمعية العامة للمساهمين مرة علي الأقل كل سنة خلال الثلاثة اشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان و الزمان اللذين تعينهما الدعوة للحضور و ذلك لسماع تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة و مركزها المالي خلال السنة و سماع تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة و عن الحسابات التي قدمها مجلس الادارة و مناقشة تلك الحسابات و التصديق عليها و تحديد حصة الارباح الواجب توزيعها علي المساهمين و في انتخاب اعضاء مجلس الادارة و مراقبي الحسابات و تحديد الاجر الذي يؤدي اليهم خلال السنة المالية المقبلة ان كان هناك داع لهذا الانتخاب و كذلك لبحث اي اقتراح يدرجه مجلس الادارة في جدول الاعمال لاتخاذ قرار فيه</p>	<p>10 تعديل</p>
<p>توجه الدعوة إلى حضور اجتماع الجمعية العامة العادية متضمنة جدول الأعمال و زمان و مكان انعقاد الاجتماع مرتين عن طريق الإعلان أو عن طريق وسائل الاتصال التالية:</p>	<p><u>المادة (37) من النظام الأساسي</u> توجه الدعوة الي المساهمين لحضور اجتماعات الجمعية العامة - أيا كانت صفتها- بكتب مسجلة -و يجب ان تتضمن جدول الاعمال. و يضع المؤسسون جدول اعمال الجمعية</p>	<p>11 تعديل</p>



<p>1. البريد الإلكتروني. 2. الفاكس.</p> <p>على أن يتم الإعلان في المرة الثانية بعد مضي مدة لا تقل عن سبعة أيام من تاريخ نشر الإعلان الأول وقبل انعقاد الاجتماع بسبعة أيام على الأقل. ويجب إخطار الوزارة كتابيا بجدول الأعمال وبميعاد ومكان الاجتماع قبل انعقاده بسبعة أيام على الأقل ، وذلك لحضور ممثلها ولا يترتب على عدم حضور ممثل الوزارة بعد إخطارها بظان الاجتماع.</p> <p>يشترط لصحة الإعلان بالوسائل المشار إليها في اعلاه أن يكون المساهم قد زود الشركة أو وكالة المقاصة ببيانات عنوان بريده الإلكتروني أو رقم الفاكس الخاص به ، ووافق على إعلائه من خلال هذه الوسائل. ولا يعد بأي تغيير من قبل المساهم لأي من البيانات المشار إليها</p> <p>في الفقرة السابقة ما لم يكن قد أخطر الشركة أو وكالة المقاصة بهذا التغيير قبل اعلائه بخمسة أيام على الأقل.</p> <p>و في حالة النزاع حول تسلم الاعلان فإنه يعد في هذا الشأن بشهادة تصدر من مشغل خدمة البريد الإلكتروني.</p>	<p>العمامة المنعقدة بصفة تأسيسية ، و يضع مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة المنعقدة بصفة عادية او بصفة غير عادية.</p>	
<p>وعلى مجلس الإدارة أن يوجه دعوة الجمعية للاجتماع بناء على طلب مسيب من عدد من المساهمين يملكون عشرة بالمئة من رأس مال الشركة، أو بناء على طلب مراقب الحسابات، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الطلب، وتعد جدول الأعمال الجهة التي تدعو إلى الاجتماع.</p> <p>يجوز بقرار يصدر عن الجمعية العمومية العادية للشركة إقالة رئيس أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس إدارة الشركة وانتخاب مجلس جديد وذلك بناء على اقتراح يقدم بذلك من عدد من المساهمين يملكون مالا يقل عن ربع رأس مال الشركة المصدر.</p>	<p>المادة (38) من النظام الاساسي يجوز لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما راي ذلك او اذا طلب اليه عدد من المساهمين يملكون ما لا يقل عن عشر رأس المال</p> <p>يجوز بقرار يصدر عن الجمعية العمومية العادية للشركة إقالة رئيس أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة أو حل مجلس إدارة الشركة وانتخاب مجلس جديد وذلك بناء على اقتراح يقدم بذلك من عدد من المساهمين يملكون مالا يقل عن ربع رأس مال الشركة المصدر.</p>	<p>تعديل</p> <p>12</p>



<p>وعند صدور قرار بحل مجلس الإدارة، وتعذر انتخاب مجلس جديد في ذات الاجتماع يكون للجمعية أن تقرر إما أن يستمر هذا المجلس في تسيير أمور الشركة إلى حين انتخاب المجلس الجديد أو تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكون مهمتها الأساسية دعوة الجمعية لانتخاب المجلس الجديد، وذلك خلال شهر من تعيينها.</p>	<p>وعند صدور قرار بحل مجلس الإدارة، وتعذر انتخاب مجلس جديد في ذات الاجتماع يكون للجمعية أن تقرر إما أن يستمر هذا المجلس في تسيير أمور الشركة إلى حين انتخاب المجلس الجديد أو تعيين لجنة إدارية مؤقتة تكون مهمتها الأساسية دعوة الجمعية لانتخاب المجلس الجديد، وذلك خلال شهر من تعيينها.</p>		
<p>يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لهذا الغرض أو من تنتدبه الجمعية العامة من المساهمين أو من غيرهم و لا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره عدد من المساهمين يملكون اكثر من نصف الاسهم فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجب دعوة الجمعية إلى اجتماع ثان لذات جدول الأعمال يعقد خلال مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الاجتماع الأول ، ويكون الاجتماع الثاني صحيحا ايا كان عدد الحاضرين. ويجوز ألا توجه دعوة جديدة للاجتماع الثاني إذا كان قد حدد تاريخه في الدعوة إلى الاجتماع الأول. وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأصوات الحاضرة في الاجتماع.</p>	<p>المادة (41) من النظام الأساسي يرأس اجتماع الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك و لا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره عدد من المساهمين يملكون اكثر من نصف الاسهم فاذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة الي اجتماع ثان يكون صحيحا مهما كان عدد الحاضرين</p>	تعديل	13
<p>تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.</p> <p>وإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة.</p>	<p>المادة (43) من النظام الأساسي تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة من مجلس الإدارة، أو بناء على طلب مسبب من مساهمين يمثلون خمسة عشر بالمائة من رأس مال الشركة المصدر أو من وزارة التجارة والصناعة، ويجب على مجلس الإدارة أن يدعو الجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب.</p> <p>وإذا لم يتم مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة خلال المدة المنصوص عليها بالفقرة السابقة تقوم وزارة التجارة والصناعة بالدعوة للاجتماع خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء المدة المشار إليها في الفقرة السابقة.</p>	تعديل	14



<p>لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحاً ما لم يحضره مساهمون يمثلون ثلاثة أرباع رأس مال الشركة المصدر. فإذا لم يتوافر هذا النصاب وجهت الدعوة إلى اجتماع ثانٍ يكون صحيحاً إذا حضره من يمثل أكثر من نصف رأس المال المصدر. وتصدر القرارات بأغلبية تزيد على نصف مجموع أسهم رأس مال الشركة المصدر.</p>			
<p>يسري على إجراءات دعوة الجمعية العامة بصلاتها المختلفة و نصاب الحضور و التصويت احكام قانون الشركات رقم (1) لسنة 2016 و لانته التنفيذية و تعديلاتها اللاحقة.</p>	<p>المادة (44) من النظام الاساسي تسري على النصاب الواجب توافره لصحة انعقاد الجمعية العامة بصلاتها المختلفة وعلى الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات احكام قانون الشركات .</p>	<p>تعديل</p>	<p>15</p>
<p>مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:</p> <p>1- تعديل عقد الشركة. 2- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. 3- حل الشركة أو اندماجها أو تحويلها أو انقسامها. 4- زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.</p> <p>كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر.</p> <p>يجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة إذا كان القرار متعلقاً باسم الشركة أو أغراضها أو رأس مالها ، فيما عدا زيادة رأس المال عن طريق اصدار اسهم مقابل ارباح حققتها الشركة او نتيجة اضافة احتياطياتها - الجائز استعمالها -- الي رأس المال</p>	<p>المادة (48) من النظام الاساسي مع مراعاة الاختصاصات الأخرى التي ينص عليها القانون تختص الجمعية العامة غير العادية بالمسائل التالية:</p> <p>1- تعديل عقد الشركة. 2- بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر. 3- حل الشركة أو اندماجها أو تحويلها أو انقسامها. 4- زيادة رأس مال الشركة أو تخفيضه.</p> <p>كل قرار يصدر عن الجمعية العامة غير العادية لا يكون نافذاً إلا بعد اتخاذ إجراءات الشهر.</p> <p>ويجب الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة إذا كان القرار متعلقاً باسم الشركة أو أغراضها أو رأس مالها.</p>	<p>تعديل</p>	<p>16</p>

<p>تطبيق احكام المواد الخاصة بمراقب الحسابات الواردة بقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 و لائحته التنفيذية .</p>	<p>المادة (49) من النظام الاساسي فيما يتعلق بمراقب الحسابات تطبيق احكام المواد من رقم (258) حتي (264) الواردة بقانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته و لائحته التنفيذية .</p>	<p>تعديل</p>	<p>17</p>
<p>تبدأ السنة المالية للشركة من اول يناير و تنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة . و يستثنى من ذلك السنة المالية الاولى للشركة فتبدأ من تاريخ قيام الشركة نهائيا و تنتهي في 31 ديسمبر من السنة التالية و تعقد الجمعية العامة العادية الاولى عقب انقضاء هذه المدة . و يعد مجلس الادارة تقريرا سنويا عن السنة المالية المنتهية ، و تبين اللائحة التنفيذية تفصيلات ذلك .</p>	<p>المادة (52) من النظام الاساسي تبدأ السنة المالية للشركة من اول يناير و تنتهي في 31 ديسمبر من كل سنة . و يستثنى من ذلك السنة المالية الاولى للشركة فتبدأ من تاريخ قيام الشركة نهائيا و تنتهي في 31 ديسمبر من السنة التالية و تعقد الجمعية العامة العادية الاولى عقب انقضاء هذه المدة .</p>	<p>تعديل</p>	<p>18</p>
<p>يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية مجلس الإدارة ، بعد أخذ رأي مراقب الحسابات ، لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستهلك هذه الأموال لشراء المواد والألات والمنشآت اللازمة أو إصلاحها . كما يقتطع جزء من الأرباح تقره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل . و لا يجوز توزيع هذه الاموال علي المساهمين .</p>	<p>المادة (53) من النظام الاساسي يقتطع سنويا من الأرباح غير الصافية نسبة مئوية مجلس الإدارة ، لاستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها، وتستهلك هذه الأموال لشراء المواد والألات والمنشآت اللازمة أو إصلاحها . كما يقتطع جزء من الأرباح تقره الجمعية العامة لمواجهة الالتزامات المترتبة على الشركة بموجب قوانين العمل . و لا يجوز توزيع هذه الاموال علي المساهمين</p>	<p>تعديل</p>	<p>19</p>

تطبيق أحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما اللاحقة في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس أو في هذا النظام.	المادة (61) من النظام الاساسي	تعديل	20
تطبيق احكام قانون الشركات رقم (25) لسنة 2012 وتعديلاته ولائحته التنفيذية في كل مالم يرد بشأنه نص خاص في عقد التأسيس او في هذا النظام.			



فرقد عبدالله الصانع

رئيس مجلس الإدارة